

تعلن شركة صالح عبدالعزيز الراشد وأولاده عن تحديث تشغيلي بشأن تأسيس و/أو الاستثمار في شركات تابعة جديدة.

تعلن شركة صالح عبدالعزيز الراشد وأولاده ("الشركة"، ومع شركاتها التابعة "المجموعة") عن تحديث تشغيلي بشأن تأسيس و/أو الاستثمار في شركات تابعة جديدة والذي يمثل أحداثاً لاحقة طرأت بعد موافقة هيئة السوق المالية على الطرح العام الأولي للشركة وإدراج أسهمها في السوق الرئيسية لدى تداول السعودية.

ينشر هذا الإعلان قبل إدراج أسهم الشركة لضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة للمستثمرين بصورة كاملة وواضحة ودقيقة ومنظمة.

١. نظرة عامة على الشركات التابعة الجديدة

قامت الشركة بتأسيس و/أو الاستثمار في تسعة شركات داخل المملكة بهدف تقييم الفرص المحتملة للاستحواذ على أراضي ومحاجر إضافية، ودراسة فرص الحصول على التراخيص ذات الصلة. ومن بين هذه الشركات التابعة، شركة إيه كي إم إندستريز للتطوير والاستثمار الصناعي ("إيه كي إم")، والتي تعمل في مجال الخرسانة الجاهزة.

ومن بين الشركات التابعة التسعة، تم شطب خمسة شركات والتي تم تأسيسها و/أو الاستثمار فيها لغرض الحصول على تراخيص أراضي ومحاجر إضافية، وذلك نتيجة عدم نجاح العروض المقدمة، وذلك دون أي أثر مالي سلبي. وتشمل الشركات التابعة الأربعة المتبقية شركة غير نشطة وثلاثة شركات نشطة، وهي:

- شركة إس إيه آرنيو ماونت جي في للتعددين (غير نشطة): تم تأسيسها في أكتوبر ٢٠٢٥ م، وتمتلك الشركة فيها ما نسبته ٧٠,٠٪ بشكل مباشر، وذلك في إطار تقييمها لفرص التعددين. وقد بلغ مقدار مساهمة الشركة في رأس المال نحو ٠,١ مليون ريال سعودي، ممولة من الموارد الداخلية للشركة.
- شركة نيومونت ماينينج (نشطة): تم الاستثمار فيها في فبراير ٢٠٢٦ م، وتمتلك الشركة فيها ما نسبته ٤٩,٠٪. وتسعى الشركة إلى استكشاف فرص التعددين في السيليكا والمعادن من الفئة (أ)، كما أنها تحمل رخصتين استكشاف في مدينة الرياض. وقد بلغ استثمار الشركة نحو ٥,٠ مليون ريال سعودي، ممولة من الموارد الداخلية للشركة.
- شركة طموح القمة للتعددين (نشطة): تم الاستثمار فيها في فبراير ٢٠٢٦ م، وتمتلك الشركة فيها ما نسبته ٩٩,٠٪ بشكل مباشر وغير مباشر. وتحمل الشركة رخصة محجر لمواد البناء في الجبيل بالمنطقة الشرقية لإنتاج البحص. وقد بلغ استثمار الشركة نحو ١,٢ مليون ريال سعودي، ممولة من الموارد الداخلية للشركة.
- شركة إيه كي إم (نشطة): تم تأسيسها في نوفمبر ٢٠٢٥ م، وتمتلك الشركة فيها ما نسبته ٥١,٠٪. وتمثل امتداداً طبيعياً لأنشطة مواد البناء الحالية وتعد حالياً في مرحلة التجهيز الأولي وبدء التشغيل التدريجي لإنتاج وبيع الخرسانة الجاهزة من خلال ثلاث محطات خلط في مدينة الرياض. وبلغ حجم الإنتاج الحالي نحو ١٧,٠٠٠ متر مكعب شهرياً مقارنة بالطاقة الإنتاجية المركبة البالغة نحو ١٠٠,٠٠٠ متر مكعب شهرياً. وقد ساهمت الشركة بمبلغ ١٧,٩ مليون ريال سعودي ممولة من الموارد الداخلية للشركة. كما بلغت أصولها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م و/أو للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م ٤٠,٤٣٧,٣٤٢ ريال سعودي، فيما بلغت التزاماتها ٥,٥٩٦,٤٠٧ ريال سعودي، وإيراداتها ٣,٧٩١,٧٥٠ ريال سعودي، وبلغ صافي الربح/الخسارة قدرها (١٥٩,٠٦٥) ريال سعودي. على الرغم من أن إيه كي إم لم تكن قائمة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ م، إلا أن المؤشرات المالية المشار إليها أعلاه كانت ستمثل ما يقارب ٧,١٪ من إجمالي الأصول الموحدة للشركة و٣,٣٪ من إجمالي المطلوبات، و٠,٧٪ من إجمالي الإيرادات، و(٠,٢٤٪) من صافي الربح/الخسارة على أساس موحد، وذلك استناداً إلى القوائم المالية الموحدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ م وعليه، تعتبر إيه كي إم شركة تابعة جوهرية نظراً لتجاوز نسبة إجمالي الأصول حد ٥,٠٪. يؤدي تأسيس شركة إيه كي إم إلى تعرض المجموعة لأنشطة إنتاج وبيع الخرسانة الجاهزة، والتي تخضع لمتطلبات تتعلق بالجودة

والأداء والامتثال. وفي حال عدم مطابقة الخرسانة للمواصفات المعمول بها، قد تواجه المجموعة مطالبات من العملاء أو رفض المنتجات أو تكاليف الاستبدال والمعالجة إضافة إلى أضرار بالسمعة. كما تتطلب هذه الأنشطة رقابة فعالة على الإنتاج وسلسلة الإمداد وإدارة الطاقة الإنتاجية، وأي إخفاق في إدارة هذه الجوانب قد يؤثر سلبًا بشكل جوهري على أعمال المجموعة ونتائجها المالية وأفاقها المستقبلية.

وحتى تاريخ هذا الإعلان، بلغ إجمالي الاستثمارات والتكاليف والمصاريف المتعلقة بالشركات التابعة الجديدة نحو ٣٠,٨ مليون ريال سعودي.

٢. تعهدات الشركة إلى حين الإدراج وموافقة المساهمين الجدد

تتعهد الشركة بأن أي شركة تابعة جديدة لم تتم تصفيته حتى تاريخه وتم تعليق جميع أنشطتها ولم تتخذ أي إجراءات من شأنها إنشاء التزامات تشغيلية أو مالية، ولن تقوم بما يلي (١) البدء في أنشطة جديدة لم تكن قد بدأت بعد (٢) إبرام أي عقود جديدة (٣) توظيف موظفين جدد (٤) الاستحواذ على أصول جديدة (٥) تحمل التزامات جديدة، وذلك إلى حين تحقق الأمرين معاً (أ) إتمام الإدراج و (ب) موافقة الجمعية العامة (كما هو معرف أدناه) على الاستمرار.

كما وتتعهد الشركة بإدراج بند في أول جمعية عامة تعقد بعد الإدراج (وفي جميع الأحوال خلال الإطار الزمني المبين أدناه) للتصويت على ما إذا كانت الشركة ستمضي في استمرار الشركات التابعة الجديدة، أو تصفيتهما و/أو التخرج من الشركات التابعة الجديدة التي لم تتم تصفيتهما.

٣. آلية حوكمة ملزمة وتمكين المساهمين الجدد من اتخاذ القرار بعد الإدراج

تتعهد الشركة بعقد جمعية عامة ("الجمعية العامة") خلال ٣٠ يومًا من تاريخ الإدراج، لتمكين المساهمين الجدد من التصويت على ما إذا كان ينبغي للشركة الاستمرار في الشركات التابعة الجديدة التي لم تتم تصفيتهما بعد، أو التخرج منها و/أو تصفيتهما. وسيتمكن المساهمون من اتخاذ القرار، مع الإفصاح الكامل، بشأن ما إذا كان ينبغي أن تظل الشركات التابعة الجديدة التي لم تتم تصفيتهما بعد ضمن المجموعة. وفي حال قرر المساهمين الجدد التخرج منها و/أو تصفيتهما يلتزم المساهمون البائعون بإنهاء الإجراءات المتعلقة بذلك خلال ٩٠ يوم من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

ولضمان أن يعكس القرار إرادة الجمهور وتجنب تعارض المصالح، لن يُسمح للمساهمين البائعين بالتصويت في الجمعية العامة نظرًا لكونهم أطراف ذات علاقة وإمكانية قيامهم بشراء الشركات التابعة الجديدة التي لم تتم تصفيتهما بعد.

٤. حماية عبر حساب ضمان لتحقيق الحياد الاقتصادي للمساهمين الجدد

ضمانًا لعدم تعرّض المساهمين الجدد لأي مخاطر اقتصادية خلال الفترة بين الإدراج وقرار الجمعية، قدم المساهمون البائعون تعهدًا ملزمًا بالآتي:

لضمان حماية المساهمين من الجمهور من الناحية الاقتصادية إلى حين صدور قرار الجمعية العامة، قدم المساهمون البائعون للشركة تعهدًا ملزمًا يقضي بأنه في حال صوت المساهمون الجدد لصالح التخرج من الشركات التابعة الجديدة التي لم تتم تصفيتهما، فإن المساهمين البائعين (أو أي مشترٍ آخر تتم الموافقة عليه) سيقومون بالاستحواذ على تلك الشركات التابعة بسعر لا يقل عن إجمالي استثمارات الشركة والتكاليف والمصاريف المتكبدة فيما يتعلق بها.

كما قدّم المساهمون البائعون تعهد للشركة بموجبه أن يكونون مسؤولين عن أي مسؤوليات قانونية قد تنشأ، ويلتزمون بتعويض الشركة وأي طرف ذو علاقة عن أي خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصروفات قد تنشأ فيما يتعلق بتأسيس الشركة و/أو استثمارها في الشركات التابعة التسعة المذكورة أعلاه، وسيكون أي حق رجوع متاح للمساهمين البائعين محصورًا فقط في مواجهة المشتري من الغير في حال إخلاله أو تأخره أو عدم وفائه بالتزاماته وفي حال وجود أي نقص بعد تطبيق هذه الحالات، يتحمّل المساهمون البائعون والمشتري وفقًا لمستندات الصفقة المتفق

علمها، دون أي حق للرجوع إلى الشركة. وستستمر الشركة في الالتزام بالتزاماتها المتعلقة بالإفصاح بعد الإدراج، وستعلن عن أي تطورات جوهرية عند الحاجة لذلك وحسب ما يقتضيه الأمر.